

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 364 التَّسَرُّكَةُ مِنْ وَطَائِفِ الْقَاضِي . (الْخَيْرِيَّةُ ، الْكَفَوِيَّةُ ، التَّنْقِيحُ) . وَعَلَيْهِمْ فَبَيْعُ الْوَرَثَةِ لِلتَّسَرُّكَةِ الْمُسْتَعْرِقَةِ بِدُونِ إِذْنِ الْحَاكِمِ ، أَوْ الْغُرْمَاءِ لَيْسَ بِنَافِذٍ فَلِلْحَاكِمِ ، أَوْ الْغُرْمَاءِ نَقْضُهُ أَمَّا إِذَا بَاعَهَا بِثَمَنٍ غَيْرِ ذَلِكَ ؛ فَلَا يَسْ لِّلْغُرْمَاءِ نَقْضُ الْبَيْعِ (رَاجِعُ الْمَادَّةِ 58) . - * * * * - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي بَيْعِ الْوَفَاءِ خُلاصَةُ الْفَصْلِ : 1 : الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي الْبَيْعِ بِالْوَفَاءِ مُقْتَدِرَانِ عَلَى الْفَسْخِ . 2 : كَوْنُ الْمَبِيعِ فِي بَيْعِ الْوَفَاءِ غَيْرَ مُشَاعٍ شَرْطٌ . 3 : لَيْسَ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي بَيْعُ الْمَبِيعِ وَفَاءً مِنْ آخَرٍ . 4 : يَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَطَ فِي بَيْعِ الْوَفَاءِ أَنْ تَكُونَ مَنَافِعُ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي . 5 : إِذَا تَلَفَ الْمَبِيعُ وَفَاءً فِي يَدِ الْمُشْتَرِي سَقَطَ مِنَ الدَّيْنِ بِمَقْدَارِهِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ بِدُونِ تَعَدُّ مِنْهُ . 6 : إِذَا تَوُفِّيَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ لِلْبَيْعِ بِالْوَفَاءِ قَامَتِ وَرَثَتُهُ مَقَامَهُ . 7 : يُمَيِّزُ الْمُشْتَرِي وَفَاءً عَنْ غَيْرِهِ فِي أَخْذِ الْمَبِيعِ . (الْمَادَّةُ 396) كَمَا أَنَّ الْبَائِعَ وَفَاءً لَهُ أَنْ يَرُدَّ الثَّمَنَ وَيَأْخُذَ الْمَبِيعَ كَذَلِكَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ الْمَبِيعَ وَيَسْتَرُدَّ الثَّمَنَ . لَا يَكُونُ الْمُشْتَرِي فِي الْبَيْعِ بِالْوَفَاءِ مَالِكًا لِلْمَبِيعِ وَعَلَيْهِمْ فَلِلْبَائِعِ وَفَاءً أَنْ يَرُدَّ الثَّمَنَ وَيَأْخُذَ الْمَبِيعَ وَكَذَلِكَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ الْمَبِيعَ لِلْبَائِعِ وَيَسْتَرُدَّ مِنْهُ الثَّمَنَ . وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ مُقَاوَلَةً خُصُوصِيَّةً لِلزُّومِ الْبَيْعِ فِي مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْوَفَاءِ لَيْسَ بِعَقْدٍ لَازِمٍ حَتَّى إِنَّ لِلْبَائِعِ أَنْ يُسْلِمَ الثَّمَنَ لِلْمُشْتَرِي وَيَسْتَرُدَّ مِنْهُ الْمَبِيعَ وَلَوْ بَعْدَ مُضِيِّ بَعْضِ الْمُدَّةِ الْمَضْرُوبَةِ وَيُجْبِرُ الْمُشْتَرِي عَلَى قَبُولِ الثَّمَنِ وَرَدِّ الْمَبِيعِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ حَقٌّ لِلْبَائِعِ وَلِلْبَائِعِ إِسْقَاطُ حَقِّهِ . وَلَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ بِدُونِ رَدِّ الثَّمَنِ . (مُشْتَمِلُ الْأَحْكَامِ فِي بَيْعِ الْوَفَاءِ ، الْأَنْقِرُوبِيَّ قَبْلَ الْإِقَالَةِ ، وَالْهَنْدِيَّةُ فِي

الْبَيْتِ الْعَشْرِينَ ، وَعَلَيَّْ أَفَنْدِي) . فَلَا وَ قَالَ الْمُشْتَرِي :
اشْتَرَيْتَ مِنْكَ الْمَبِيعَ الْفُلَانِيَّ بِكَذَا قِيرَ شًا عَلَى أَنْ أَرُدَّ هُ لَكَ
أَوْ أَبِيعَهُ مِنْكَ مَتَى أَرْجَعْتَ إِلَيْهِ ثُمَّ مَدَّهُ ، أَوْ أَدَّ يَتْنِي إِسَّاهُ
فَقَالَ الْبَائِعُ : بَعْتَهُ مِنْكَ عَلَى تِلْكَ الصُّورَةِ انْعَقِدَ الْبَيْعُ
بِالْوَفَاءِ وَإِذَا حَصَلَ الْتَّفَاقُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ عَلَى أَنْ يَكُونَ
الْعَقْدُ الَّذِي سَيَجْرِي بَيْنَهُمَا عَقْدَ بَيْعٍ وَفَاءٍ ثُمَّ عَقِدَا
الْبَيْعَ وَلَمْ يُمْصَرَّحًا فِيهِ بِأَنَّهُ كَذَلِكَ فَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّهُ
وَقَعَ بَعْدَ اتِّفَاقٍ سَابِقٍ فَهُوَ بَيْعٌ وَفَاءٌ وَإِلَّا فَبَيْعٌ لَزِمٌ
صَحِيحٌ . ' الْبَيْزْازِيَّةُ فِي الرَّابِعِ مِنَ الْبُيُوعِ ، وَالْخَيْرِيَّةُ ' ،
وَإِذَا بَاعَ إِنْسَانٌ دَارَهُ الْمَمْلُوكَةَ مِنْ آخِرِ بَغْدَادِ فَاحْشٍ وَقَالَ
لَهُ : مَتَى رَدَدْتُ إِلَيَّ الثَّمَنَ أَوْسَخُ الْبَيْعَ